مقاربة نظرية اقتصادية وتنموية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية

د. زينة عبد الكريم ابراهيم حسن[1]
جامعة النهرين- العراق

المقدمة:

تعد الدبلوماسية الاقتصادية الأداة الفاعلة للدول التي تعمل على تعزيز هيمنتها الدولية أو بناء علاقات اقتصادية أو سياسة مع الدول الأخرى لدعم سياستها الخارجية والداخلية من خلال سعيها بتوفير قروض ومساعدات للدول الأخرى فضلا عن فرض عقوبات اقتصادية وسياسية كل ذلك ينحدر تحت ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية

مشكلة البحث:

إن المزج بين الاقتصاد والسياسة وترابط هذين الأداتين جعل من الاقتصاد أداة سياسية تعمل من خلالها الدول إلى منحها مميزات أو معونات تساهم في تطوير تنميتها الاقتصادية أو من خلال فرض عقوبات اقتصادية تكون ذات أثر سلبي على تنميتها الاقتصادية، حيث تمحورت مشكلة البحث بالآتي:

أ- ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في خلق التنمية الاقتصادية.

ب-كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية على التنمية الاقتصادية.

ت-ما هو أثر المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

أسئلة البحث:

أ- إن للدبلوماسية الاقتصادية الدور الفاعل بين الدول حيث تستخدمها الدول المتقدمة لأجل الضغط على الدول الأخرى لغرض تحقيق أهدافها بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية.

ب-إن الدبلوماسية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق مطالب سياسية تخفيها المصالح الاقتصادية.

---

[1] تدريسي في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، العراق

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

أ- بيان الدبلوماسية الاقتصادية بجانبيها (العقابي والتشجيعي) من قبل الأطراف القوية والتنازلات من الطرف الضعيف.

ب-بيان العلاقة الرابطة بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية السياسية.

ت-بيان بعض الأمثلة التطبيقية لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال النقاط الاتية:

أ- توضيح العمل الاقتصادي لأي دولة يعتمد على عوامل داخلية وأخرى خارجية تحتاج إلى الدبلوماسية الاقتصادية لأجل إتمامها.

ب- إن الدبلوماسية الاقتصادية قائمة على علاقة بين طرفين أو أكثر تتداخل بها السياسة والاقتصاد، فلا تعاون سياسي دون اقتصاد ولا تعاون اقتصادي دون تحقيق مطالب سياسية.

منهج البحث:

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع البحث وتحليلها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الترغيب، الترهيب، علاقات دولية

An Economic and Development Theoretical Approach within the Framework of Economic Diplomacy

[1] Dr. zina abdul kareem Ibrahim

Abstract

Economic diplomacy is an effective tool for countries that work to strengthen their international hegemony or build economic or political relations with other countries to support their foreign and internal policies by seeking to provide loans and aid to other countries as well as imposing economic and political sanctions. This indeed falls under what is called economic diplomacy. Markets and the profit of regional areas have become an arena for competition between developed countries that have taken upon themselves the implementation of an economic policy known as economic diplomacy, which varied between economic aid and economic sanctions. The first is represented by providing aid, gifts, and grants to countries. Either sanctions are in the form of an economic embargo, freezing the funds of the penalized country, or through... Cutting economic aid.

Keywords: Economic diplomacy, economic development, enticement, intimidation, international relations

[1] Teaching in the Department of International Economic Relations / College of Political Sciences / Al-Nahrain University, Iraq

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للبحث

تعد الدبلوماسية الاقتصادية من اهم المفاهيم التي ارتبطت بتشكيل العلاقات الدولية ، وتعتمد الدبلوماسية الاقتصادية على اداتين رئيسيتين هما المساعدات الاقتصادية، والعقوبات الاقتصادية ، تشمل الأولى تقديم المساعدات والمنح والهبات ، والهدف منها جذب الدول المتلقية للمساعدات ، أما الاداة الثانية تمثلت بالعقوبات الاقتصادية ، فتشمل قطع المساعدات الاقتصادية أو فرض حظر اقتصادي أو تجميد أصول مصرفية للدولة المعاقبة (كالعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد العراق)، ولهذا تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وفق مطلبين استعرض الاول منها مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وادواتها ، في حين تطرق المطلب الثاني الى مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول

الدبلوماسية الاقتصادية.

اولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

ارتبط مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية مع مفهوم علاقات التبادل التجاري حيث نشأت الدبلوماسية الاقتصادية منذ بدأ التبادل الخارجي للمنتجات بين الدول وتطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية واصبح يتم من خلال مبعوثين تابعين للحكومة حيث كانت وزارة الخارجية تلعب دورا اساسيا لكونها المسؤولة عن عمل الدبلوماسية الاقتصادية (Rana, 2011) اصبح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية معقدا مع ظهور العولمة والتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور جهات غير حكومية تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول مثل (منظمة العمل الدولية، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي) فضلا عن ظهور مجموعات خاصة تؤثر في الدبلوماسية الاقتصادية منها مايتعلق بالحفاظ على البيئة وحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني التي اصبح لها دور مهم في السياسات الاقتصادية الدولية من خلال الاعلام(Sander، 2013).

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بكونها نشاط متعدد متمثل بمجموعة من الممارسات هدفها تعزيز المصلحة الاقتصادية للدولة اي انها شكل من اشكال الدبلوماسية التي تسعى الدولة من خلالها الى استخدام ادواتها الاقتصادية لاجل تحقيق اهدافها ، وكذلك عرفها الكاتب الدبلوماسي البريطاني نيكلسون بأنها: إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وادارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين ، كما يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "عملية تواصل و اتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفدون مختصون (ممثلون دبلوماسيون) تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول وتطويرها، من خلال التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة و عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد". (Rana، 2011)

تركزت اهداف الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق المصلحة الذاتية للدولة وقد تكون هذه المصلحة سياسية او استراتيجية كتغير توزيع القوة واهم ما يشكل جوهر عمل الدبلوماسية الاقتصادية (Michal، 2014):

1. دعم التصدير.
2. دعم السياحة.
3. جذب الاستثمارات فضلا عن تعزيزها في الخارج.

وتتوزع الدبلوماسية الاقتصادية ضمن ثلاث مستويات موضحة كالاتي (Kumar، 2008):

1. **الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الاطراف:**

يتمثل هذا المستوى بالمنظمات الاقتصادية الدولية مثل (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) حيث يعمل من خلالها الدبلوماسيون ذوي الخبرة الذين يمثلون الحكومات والقطاع الخاص يعملون على التفاوض لاجل تحقيق مصلحة الدولة التابعين لها.

2. **الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:**

يتمثل هذا المستوى في كونه اهم جزء في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال عملية التفاوض في اطار دولتين لعقد الاتفاقيات في مجالات مختلفة كالتجارة والاستثمار.

3. **الدبلوماسية الاقتصادية الاقليمية:**

تتمركز هذه الدبلوماسية من خلال الاتفاقيات الخاصة بفتح الاسواق وتحرير الاقتصاد وتعزيز مصلحة الدولة داخل الاقليم ومثال ذلك اتفاقية التجارة الحرة (سافتا)*.

ثانيا: ادوات الدبلوماسية الاقتصادية.

تنوعت الدبلوماسية الاقتصادية باختلاف الدول والاهداف التي تسعى الى تحقيقها حيث ان للدبلوماسية الاقتصادية اداتين هما الترغيب والترهيب.

1. **الترغيب:** يقصد به منح المساعدات الاقتصادية للدول التي تتماشى سياساتها مع الدولة المانحة للمساعدات (وهبان، محاضرة في العالقات الدولية في الاسلام)، وتعرف المساعدات الاقتصادية بأنها(توظيف الموارد الاقتصادية بغية تحقيق اهداف سياسية واقتصادية من خلال عدها اداة للتأثير في الدول الاخرى وقد تكون بشكل منح او هبات)(عوض، 2011).

ان المساعدات الاقتصادية تنقل فعليا بصورة موارد من الدولة المانحة الى الدولة المستلمة الاقل نموا وقد تكون هذه المساعدات مقدمة من دولة او منظمة دولية (Yavuz، 2013)، ولقد شكلت هذه المساعدات محفزا لإحداث تغيرات في الدول المتلقية حيث ساهمت في العديد من الدول لتحسين ظروف المعيشة وزيادة الدخل الا انها فشلت ايضا في احداث اي تغيير في الدول الاخرى المتلقية (Goldin، 2014)

يمكن بيان اهم دوافع الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية بالاتي:

(*) **السافتا :** هي اتفاقية تجارية وضعت عام 2004 بين دول جنوب شرق اسيا الثمانية (باكستان، افغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، سريلانكا) لغرض الحد من الرسوم الكمركية المفروضة على تداول السلع ، صحيفة الرأي ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: https: / /alrai.com /article/ 138035 /

أ- **دوافع سياسية:** حيث ارتبطت هذه الدوافع بمصلحة الدولة الاستراتيجية او لأجل اغراض ايديولوجية كما يأتي:

- احداث تنسيق في مجال السياسة الخارجية للدولة المتلقية للمساعدات وبتوجيه الدولة المانحة.
- اعادة توزيع مراكز القوة فضلا عن احتواء مركز القوى العالمية والاقليمية (اللطيف، 2012).

ب- **دوافع اقتصادية:** يمثل هذه الدافع اليد العاملة والمواد الاولية واسواق تصريف المنتجات والاستثمار وتعد الدوافع الاقتصادية اهم دافع للدولة المانحة للمساعدات كونها تعني التبعية التجارية للدولة المتلقية من خلال موافقتها على الالتزامات مع الدول المانحة لشراء منتجات الدولة المانحة وهذا ما تقوم به كل من امريكا واليابان وفرنسا (اللطيف، 2012).

يعد مشروع مارشال 1947 المتمثل بإعادة اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من اكبر مشاريع المساعدات الاقتصادية حيث وصل حجم الانفاق ما يقارب 13 مليار دولار امريكي حيث ساهم على ابقاء الولايات المتحدة الامريكية داخل اوروبا في مرحلة الحرب الباردة فضلا عن ذلك فتح الاسواق الاوروبية للبضائع الامريكية (اللطيف، 2012).

اما ابرز المساعدات العربية هي المساعدة التي قدمتها الكويت والسعودية للعراق بين عامي 1981-1988 لمواجهة ايران.

وتعد اليابان من اهم الدول التي ساهمت بالمساعدات الاقتصادية للدول النامية لاجل تحقيق اهدافها في سياستها الخارجية وهو ان تكون من خلالها عنصرا فعالا في العلاقات الدولية و لاجل بناء علاقات قوية مع العالم واعتبار اليابان دولة مانحة.

يستنتج مما سبق ان الهدف من المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الغنية للدول الفقيرة ، فبعضها يسعى الى بناء تحالفات سياسة واقتصادية لخدمة أهدافها الاستراتيجية ، نجد أن بعضها الاخر توظف المساعدات الاقتصادية لاجل لعب دور دولي أكبر.

2 .الترهيب: يقصد به فرض العقوبات على الدول المناهضة و التي لا تتماشى سياساتها مع الدولة المانحة، وان هذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية يستخدم كوسيلة عقاب ، ويتم طبيق العقوبات الاقتصادية لعدة اسباب، كعقاب أو إضعاف الدولة لاجل تغيير سياستها، أو لغرض احداث تغيير في النظام، وقد تكون العقوبات الاقتصادية من طرف واحد، مثل فرض الولايات المتحدة من جانبها فقط للعقوبات، كما هو الحال مع ليبيا في عام2003 ، ومن الأمثلة على الترهيب: ايقاف الولايات المتحدة مساعداتها إلى باكستان في ١٩٩٠ بعد تجدد مخاوفها بشأن برنامج باكستان النووي.

مما سبق يتبين ان هنالك نوعان للدبلوماسية الاقتصادية: الاولى تعمل على تقديم المساعدات والمنح ، هدفها الاساس ترغيب الدولة المتلقية للمساعدات لتتلائم وأهداف الدولة المانحة للمساعدات الاقتصادية، ومثالها مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لباكستان في فترة غزوها لأفغانستان، والنوع الثاني العقاب ، تعتمد على قطع المساعدات أو فرض حظر اقتصادي ، ومثالها فرض الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية ضد العراق.

المطلب الثاني

التنمية الاقتصادية

اولا : مفهوم التنمية الاقتصادية:

ان أي دولة غير قادرة على أن تحقق تنمية بمعزل عن باقي دول العالم سواءً لغرض التمويل او التكنولوجيا، أو لاجل خلق أسواق لتصريف منتجاتها ، كما أن الدولة بحاجة إلى التفاعل مع دول العالم لاجل تجنب آثار العوامل التي تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية كالجريمة الاقتصادية ، لذلك عمدت الدول على اتخاذ الاستراتيجيات المرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى كالحصول على قروض لغرض التنمية من مؤسسات دولية أو دول غنية أو سعيها لجذب استثمارات من دول أخرى ، ويكون ذلك عبر استخدام الدبلوماسية الاقتصادي.

ان التنمية الاقتصادية هي ابرز فروع التنمية ، وقد انعكست اهميتها من خلال تزايد المهتمين والدارسين لهذا الفرع العلمي ، فلقد تعددت تعريفاتها حيث عرفها العالم بيرو بالقول: تعبر التنمية الاقتصادية عن نمو مستمر في حجم الوحدات الاقتصادية المركبة أو البسيطة المكونة للاقتصاد الوطني في إطار التحولات البنيوية ، وتعبر عن درجة الترابط بين القطاعات للاقتصاد الوطني (صقر، 2004)، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها" : عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، عبر عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع" (جمعون، 2005).

مما سبق يتبين أن التنمية الاقتصادية هي عملية اقتصادية، اجتماعية وسياسية تعمل على التطوير بوعي متكامل ومتناسق هدفها تحقيق النمو المتوازن خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، حيث تنعكس بايجابية على المجتمع من خلال زيادة الدخل الحقيقي للفرد والحد من ظاهرة الفقر و التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع.
مستوى الإنتاج ، وتحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير الهياكل الإنتاجية مما ينتج عنها تحسن في جودة السلع والخدمات ، بمشاركة دبلوماسية اقتصادية فاعلة تؤمن من خلالها التكنولوجيا المطلوبة ، وتصرف فائض الإنتاج بأفضل الأسعار ويلاحظ دور ارتباط الدبلوماسية الاقتصادية المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الترويج للمنتجات الوطنية ، أو تأمين التكنولوجيا بالشروط الجيدة ، أو نقل التجارب الناجحة في التنميةالاقتصادية إلى الدولة المرسلة للدبلوماسيين الاقتصاديين وهنا تظهر أهمية التنمية الاقتصادية في كونها أداة لتقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، تعمل على تحرير الدول النامية من التبعية الاقتصادية.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الاقتصاد الدبلوماسي والتنمية الاقتصادية

المطلب الاول: اثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

تعد العقوبات الاقتصادية من أهم أنواع الدبلوماسية الاقتصادية ، هذه العقوبات كبيرة من حيث الحجم مما يجعل من الصعوبة القيام بدراسة ذات نتائج منطقية، توضح أثرها بشكل دقيق في التنمية الاقتصادية، سيتم في هذا المبحث دراسة حالة العقوبات الاقتصادية على العراق، لكونها كانت شاملة لكل القطاعات وكان لها الاثر البالغ على القطاعين الأكثر أهمية في التنمية الاقتصادية وهما قطاع التعليم وقطاع الصحة.

ان العقوبات الاقتصادية التي اُستخدمت ضد العراق شاملة، حيث هدفت إلى العزل الكامل للدولة عن العالم الخارجي ، وبدأت هذه العقوبات عام ١٩٧٩ عندما أدرجت إدارة الولايات المتحدة برئاسة ريغان اسم العراق على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، كما قامت في عام ١٩٨٤ بمنع تصدير بعض المواد الكيميائية إلى العراق، وفي عام ١٩٩٠ جمدت جميع الأصول العراقية وفرضت حظراً تجارياً شاملا ، استثني منه الغذاء والدواء، وفي نفس العام حظرت اليابان التعامل النفطي مع العراق، وأوقفت المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، كما انضمت الصين إلى حظر التسلح المفروض على العراق في نفس العام، ثم تفاقمت العقوبات إلى أن وصلت إصدار مجلس الأمن للقرار الدولي رقم ٦٦١ لعام ١٩٩٠ الذي تضمن:

أ – وقف كل الواردات من العراق.

ب – وقف كل البضائع المرسلة إلى العراق.

ت – حظر كل الصادرات باستثناء المواد الطبية.

ث – تجميد الأرصدة العراقية في الخارج.

ج – وقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لاغراض إنسانية .

ثم صدر القرار رقم ٦٦٥ الذي اقتضى بتشديد الحصار البحري على العراق، والذي يسمح بتفتيش السفن التي يحتمل أنها تنقل بضائع إلى العراق، وفي ٥ تشرين الأول عام ١٩٩٠

وقع الرئيس الأمريكي قانون العقوبات الاقتصادية على العراق، وهذا القانون يشمل حظر ومنع التعامل مع العراق، بما في ذلك التعاملات المالية والمصرفية التي يمكن أن يستفيد منها، ومنع الصادرات السلعية والتكنولوجيا، ومنع المساعدات الأجنبية المقدمة إليه .

تاثر العراق بصورة سلبية نتيجة فرض الحصار الاقتصادي من خلال فرض حظر على كل أنواع المعاملات التجارية مع العراق فضلا عن تجميد أمواله في الخارج ، باستثناء الغذاء والمواد الطبية، و كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قبل الحصار أعلى من المعدلات الإقليمية والدول النامية ، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي 75.5 مليار دولار عام 1989، الا انه انخفض إلى الثلثين في عام 1991، وفي عام 1988 كان دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي 3510 دولارات ، الا انه انخفض إلى 1500 دولار في عام 1991، ثم انخفض في عام 1998 إلى 1036 دولار ، وكان النفط العراقي يمثل 60٪ من إجمالي الناتج المحلي و95٪ من إيرادات النقد الأجنبي، حيث ان الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع الخارجي ويتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، ففي بداية الثمانينات بلغ إلانتاج النفطي العراقي 3.5 مليون برميل يومياً، الا ان هذه الكمية انخفضت إلى 2.8 مليون برميل عام 1989.

اعتمدت القطاعات في الاقتصاد العراقي على الاستيراد وهذا ما اثر بصورة سلبية على نشاط القطاعات الاقتصادية والخدمية في العراق، فعلى سبيل المثال فان مصنع للمنسوجات لم يستطع النهوض دون الاحتياج إلى قطع الغيار الأجنبية ، فضلا عن توقف الزراعة فالمزارع يحتاج إلى المضخات المستوردة لتشغيل أنظمة الري ، اضافة الى ذلك عدم قدرة الحكومة على إصلاح شبكات الهاتف والكهرباء والطرق والماء التي تضررت نتيجة التقادم دون استيراد المواد اللازمة من الخارج. (المنكوشي، 2022)

المطلب الثاني: اثر المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

ان الدول النامية تسعى دوما الى الاستعانة بالمساعدات الاقتصادية لغرض تحقيق اهدافها التنموية لكون هذه المساعدات تعد المصدر الاساس لرؤوس الاموال الاجنبية المحققة للتنمية، ألا انه في الواقع ان هذه المساعدات لا تحقق الغرض التنموي في الدول النامية لكونها تحقق مصالح الدول المانحة دون النظر لاحتياجات الدول المتلقية للمساعدات (عباس، 2012).

تعد المشروطية التي ترافق المنح المعوق الاساس لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتي من اهمها تخفيف الفقر وزيادة المدخرات وزيادة معدلات الناتج القومي الاجمالي للدول النامية ويأتي ذلك نتيجة اختلاف دوافع واهداف الدول المانحة عن الجهة المتلقية ومن اهم الشروط المصاحبة للمساعدات الاقتصادية هي منح القروض او المنح لاجل شراء السلع والخدمات حصرا من الدولة المانحة او تنفيذ المشاريع برعاية الدولة المانحة وذلك لغرض التغلغل في اسواق البلد المتلقي (Yavuz، 2013).

ان الدول المانحة للمساعدات تقدم المنح لاجل توسيع نفوذها السياسي وتعزيز امنها القومي كما هو الحال في المنح التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية مما يخلق علاقة تبعية وتصبح هذه الدول اسيرة لنفوذ الدولة المانحة وتماشي توجهاتها السياسية في المحافل الدولية (الهيتي، بلا تاريخ).

تعددت اوجه المساعدات فضلا عن التوجه الاقتصادي هنالك المساعدات العسكرية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية وذلك عندما تكون من العوامل اللازمة لتوفير الأمن والاستقرار ضرورية لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالدولة تحقق التنمية مع تحقيق الأمن ، حيث انها توفر ميزانية الدول المتلقية والتوجه من الانفاق على التسليح الى توجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية وبذلك تكون المنح العسكرية قد حلت نفقات كان من الممكن ان تشكل عبء على ميزانية الدولة المتلقية للمساعدات وتكون داعمة للتنمية الاقتصادية (عباس، 2012).

تعددت وجهات النظر في تحديد فيما إذا كانت المنح الاقتصادية قد افادت الدول المتلقية او شكلت عبء اقتصادي على ميزانية الدولة، حيث اكدت دراسات البنك الدولي ان المنح والمساعدات الاقتصادية ساهمت بشكل ايجابي ولافت في العديد من الدول المتلقية لتلك المساعدات مثل اندونيسيا في سبعينيات القرن الماضي، بوليفيا وغانا في ثمانينات القرن الماضي فضلا عن اوغندا وفيتنام في تسعينيات القرن الماضي، حيث ساهمت هذه المنح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن تطوير مجال الخدمات واعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، مع نجاح المساعدات الاقتصادية في العديد من الدول النامية الا ان هنالك بعض الدول المتلقية التي اخفقت في تطوير الاقتصاد مثل الكونغو و تنزانيا بسبب انتشار ظاهرة الفساد الاداري وانعدام الشفافية فضلا عن عدم وجود سياسات اقتصادية فعالة وانعدام وجود بيئة اقتصادية تناسب قيام النشاطات الاقتصادية (الهيتي، بلا تاريخ).

المبحث الثالث

تحليل بعض اوجه الدبلوماسية الاقتصادية

تعددت أوجه الدبلوماسية الاقتصادية، اولها الوجه الترهيبي في الاقتصاد يتمثل بالعقوبات الاقتصادية والحظر الاقتصادي والضغط الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية أو المطالبة بالديون، وثانيهما الوجه الترغيبي في الاقتصاد مثل شطب وإعادة جدولة الديون والتكامل الاقتصادي والامتيازات الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية والمنح الاقتصادية والأفضلية التجارية وغير ذلك، ونظرا لصعوبة تحديد ودراسة الدبلوماسية الاقتصادية لدول العالم ككل ، يتطرق المبحث الى دراسة نموذج الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية لتحليل اوجه الدبلوماسية الاقتصادية المتمثلة بالمساعدات والعقوبات الاقتصادية، حيث ان ازدياد اهمية العامل الاقتصادي الذي رسم العلاقات الدولية حيث استفادت الولايات المتحدة الامريكية من هذا العامل من خلال ممارستها للدبلوماسية الاقتصادية بشكل فعال، استطاعت من خلالها تجاوز الازمة المالية عام 2008 من خلال بنائها مصالح مع عدد من القوى الدولية كالصين واليابان، حيث استقطبت نحو 900

مليار دولار من اليابان و 1.2 ترليون دولار من الصين وهي عبارة عن استثمارات في سندات الخزانة الامريكية (محمد، 2014).

المطلب الاول : الدبلوماسية الاقتصادية الامريكية تجاه الصين (تعاون وتنافس) :

تعد المساعدات الأمريكية أداة الدبلوماسية الاقتصادية ، تمثل المساعدات الأمريكية المنح والقروض التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية ، ويكون الهدف منها دفع عجلة التنمية ودعم برامج الاصلاحات الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات الامريكية، كما و تعمل هذه المساعدات المقدمة على اساس فتح مجالين امام الاقتصاد الامريكي يتمثل الاول بفتح اسواق جديدة للصادرات الامريكية ولاسيما الصادرات العسكرية والغذاء وكلا النوعين تستخدم لأغراض سياسية، اما المجال الثاني يكون من خلال استغلال المساعدات المقدمة للدول المتلقية لغرض اصدار تشريعات تؤمن من خلالها الاستثمارات الاجنبية مما يخلق فرص مضمونة لقطاع الاعمال لضمان المزيد من التحويلات الخارجية الى الاقتصاد الامريكي، أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية تعد من الأدوات الفعالة التي تحقق من خلالها اهدافها السياسية حيث تعد هذه المساعدات كأداة تعزيز امنها القومي كونها قوة عالمية كبرى ولكون امنها القومي يشمل العالم اجمع تقريبا (نوار، المساعدات االقتصادية االمريكية للعالم العربي)

يعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فضلا عن انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية ، اصطدمت بصعود قوى عالمية جديدة تمثلت بالصين لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية لدعم علاقاتها الدولية مع الصين حيث تمثلت بجانبين التعاون والتنافس.

ادركت الولايات المتحدة الامريكية مدى اهمية بناء علاقات تعاونية مع الصين واستغلال السوق الصيني لتصريف المنتجات الامريكية وعكس ذلك حجم التبادل التجاري الذي تمثل بحجم الصادرات والواردات لكلا البلدين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) :

شكل رقم (1) : يمثل حجم الواردات من السلع والخدمات ٪ من الناتج المحلي الاجمالي

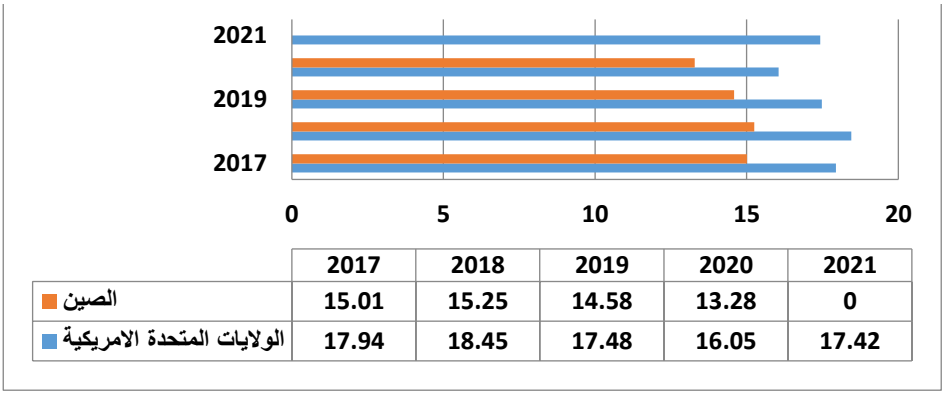

	2017	2018	2019	2020	2021
الصين	15.01	15.25	14.58	13.28	0
الولايات المتحدة الامريكية	17.94	18.45	17.48	16.05	17.42

الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع :

https: / /www.imf.org /external /datamapper /NGDP_RPCH@WEO /OEMDC /ADVEC /WEOWORLD

شكل رقم (2) : يمثل حجم الصادرات من السلع والخدمات ٪ من الناتج المحلي الاجمالي

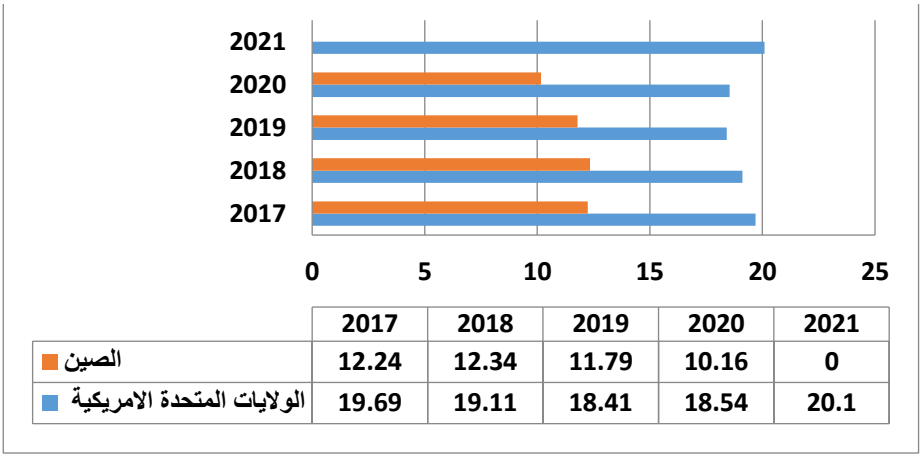

	2017	2018	2019	2020	2021
الصين	12.24	12.34	11.79	10.16	0
الولايات المتحدة الامريكية	19.69	19.11	18.41	18.54	20.1

الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع :

https: / /www.imf.org /external /datamapper /NGDP_RPCH@WEO /OEMDC /ADVEC /WEOWORLD

المطلب الثاني:

الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين (العقوبات):

تعد العقوبات الأمريكية اداة مهمة من ادوات الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية، حيث فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوباتها الاقتصادية دعما لسياساتها الخارجية، واهم العقوبات الاقتصادية تلك التي فرضت على العراق فضلا عن عقوباتها الاقتصادية على ايران، كوريا الشمالية وكوبا(Hufbauer 2011) .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الصين هي المنافس الاكبر لإعادة تشكيل النظام الدولي ، ومع صعود الصين الى قمة النظام العالمي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى وقف تقدم الصين الذي يهدد مصالحها الاقتصادية حول العالم، حيث عملت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض العقوبات الاقتصادية على مؤسسات صينية عن طريق وزارة الخزانة الامريكية مما ادى الى تفاقم الصراعات التجارية في عام 2018 التي تمحورت حول المنافسة في مجال التكنولوجيا والامن القومي والجغرافيا السياسية مما ادى الى اعادة تشكيل القوى العالمية، كما فرضت بعض الاجراءات التي هدفت الى توجيه تهمة الى الصين بسرقة الملكية الفكرية التجارية والتكنولوجيا للشركات الامريكية فاتخذت الولايات المتحدة الامريكية قرارها وفق البند 301 من قانون التجارة، ان الغرض من فرض هذه القيود الاستثمارية من قبل الولايات المتحدة ضد الصين لحماية جهودها في مجال الذكاء الصناعي والتكنولوجي، حيث فرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات جديدة لمسؤول شؤون الانتاج والبناء في شينجيان متهمة اياه بانتهاكات حقوق الانسان واضطهاد الايغور والاقليات الاخرى.

مما سبق يستنتج أن الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية شكلت نموذجاً مهماً في خدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية بإعتمادها ضمان وجودها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مناطق محددة من العالم، فضلا عن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية بجانبيها الترغيبي والترهيبي من أجل دعم سياساتها وبالتالي دعم حلفائها .

الخاتمة:

أن العقوبات الاقتصادية وتأثيرها ارتكزت على كون الدولة المستهدفة تعتمد بشكل رئيس على المبادلات التجارية مع الخارج ومنفتحة اقتصادياً وبذلك تكون الاقتصاديات المنفتحة أكثر تأثراً بالعقوبات الاقتصادية، وتتمثل في ارتفاع أسعار المنتجات للمستهلكين ، وارتفاع نسب البطالة ، وتقلص المعروض من السلع في الأسواق، الا ان النتائج ليست متشابهه لكل الدول، ففي حالة العقوبات الايرانية فشلت ، نتيجة اعتمادها على امكانياتها الذاتية ، وعلى العكس منها العقوبات الاقتصادية للعراق، ومهما تنوعت الدبلوماسيات الاقتصادية للدول الواقعة تحت العقوبات الاقتصادية ، فإن هناك عوامل كثيرة تساعد في مواجهة العقوبات، أهمها التمسك بالارادة والحقوق والعزيمة وتعبئة الطاقات والإمكانيات في المجتمع من أجل مواجهتها.

الاستنتاجات:

1. تعد التنمية الاقتصادية مطلبا ضروريا للدول النامية للقضاء على الفقر والجهل حيث تسعى كل دولة الى تحقيقها وفق ما ينسجم وتوجهاتها التنموية.
2. تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من الدول القوية كاداة تحقق من خلالها اهداف سياساتها الخارجية من خلال استخدام الضغط لتحقيق مصالحها على حساب الطرف الاضعف .
3. تعد الدبلوماسية الاقتصادية اداة تحقق من خلالها التنمية الاقتصادية عن طريق جذب رؤوس الاموال والاستثمار الاجنبي او عقد الاتفاقيات الدولية .
4. تنقسم الدبلوماسية الاقتصادية الى مساعدات اقتصادية تتمثل بالمنح والقروض وشطب الديون وغيرها، اما الشكل الثاني العقوبات الاقتصادية تتمحور حول فرض الحظر الاقتصادي و المقاطعة الاقتصادية وغير ذلك.
5. تعمل المساعدات الاقتصادية على دعم التنمية في الدول المتلقية ويختلف تاثيرها حسب مقدار الاستفادة من المساعدات المقدمة وكيفية استغلالها وادارتها.
6. تؤدي العقوبات الاقتصادية الى احداث اثارا سلبية في التنمية الاقتصادية الا انها قد تكون حافزا للبحث عن بدائل وتطوير الصناعة المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

التوصيات:

1. يجب على الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التخطيط وفق اسلوبها الخاص ، وفق واقعها الاقتصادي وظروف الدولة السياسية ، والاستفادة من نماذج التنمية الاقتصادية الناجحة للدول الاخرى.
2. يجب العمل على تطوير عمل الدبلوماسية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية لتصبح اكثر خبرة في مجال التفاوض الاقتصادي ودخولها في التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية لاجل تعظيم موقفها الاقتصادي ومكانتها بين الدول.
3. يجب استغلال العقوبات الاقتصادية الى فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، عن طريق تشجيع الصناعة المحلية ، والاعتماد على الموارد الذاتية.
4. لا بد أن تؤسس الدبلوماسية الاقتصادية على أسس السلم و الأمن الدوليين من خلال خلق شراكات اقتصادية وتعاون اقتصادي وان تبتعد عن مجالات الصراع .
5. يتوجب على الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية ان تتوجه نحو الدول الكبرى ، لغرض الحصول على قروض ، أو جذب استثمارات هذه الدولة ، أو ضمان مساعدتها في المحافل الدولية.

المصادر:

المصادر باللغة العربية/

اولا/ رسائل جامعية:

1. سارة عبد اللطيف سعود، **المساعدات المالية الكويتية واثرها على علاقاتها العربية**، رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012.
2. مبارك سعيد عوض، **المساعدات الاقتصادية كأداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2011.
3. نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

ثانيا / المجلات:

1. احمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت 2004.
2. زينب عباس، **دور المنح والمساعدات في التطوير التنظيمي**، النهضة، المجلد 3، العدد 2، 2012.
3. شريفة فاضل محمد، **العلاقات الصينية المصرية بين الاستمرارية والتغيير 2003-2013**، المستقبل العربي، العدد 420، 2014، ص1.
4. افراح حسين جواد ، أ.د عبد العباس فضيخ المنكوشي ، **اسباب الحصار على العراق** ، مجلة الباحث : المجلد الحادي والاربعين ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، نيسان 2022، ص375.

الانترنيت:

1. ابراهيم نوار، **المساعدات الاقتصادية الامريكية للعالم العربي**، digital.ahram.org
2. احمد وهبان، **محاضرة في العلاقات الدولية في الاسلام**، على الموقع : faculty.ksa.edu
3. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **المساعدات الانمائية الدولية في عالم متغير**، www.startimes.com .

4. بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع : https: / /www.imf.org /

المصادر باللغة الانكليزية:

University papers:

Ali Yavuz، 2013، The role of foreign aid in economic development of developing countries، Suleyman demiral university، Turky، p 145.

Research and studies:

1. Dahal Madan Kumar، 2008، **Development through economic diplomacy**، Institute of Foreign Affairs (IFA) Kathmandu، Nepal، p2–p6.
2. Gary Clyde Hufbauer،(2011)، **Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism Case 60–3 US v.**
3. Ian Goldin and others، 2014، **The Role and Effectiveness of Development Assistance**، Lessons frome world bank Experience، A research paper from the development economics vice presidency of the World Bank، p2 .
4. Michal، Plogar، 2014، **Fruits of Slovak economic diplomacy – inputs and challenges**،university of economics in Bratislava، Faculty of International Relations، p4.
5. Rana، S، chatterjee، B . 2011، **International the role of embassies in economic diplomacy**، india's experience، Jaipur : CUTS international، p3.
6. Sander، R. 2013، **International economic diplomacy، mutationsin in post–modern : Netherlands Institute of international Relations**، p8.